

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

## «الأرجان» توقع عقد تسهيلات مصرفية بـ 3 ملايين دينار

وقعت شركة الأرجان العالمية العقارية عقد تسهيلات مصرفية مع أحد البنوك المحلية بمبلغ 3 ملايين دينار، لتطوير أحد المشروعات الاستثمارية المملوكة للشركة. وأوضحت الشركة في بيان للبورصة، أن التسهيلات ستتم مقابل رهن سلمي على الأصول الثابتة والمنقولة للمشروع، على أن يسدّد القرض على 6 أقساط سنوية بداية من 31 ديسمبر 2018 وحتى 31 ديسمبر 2023. وأشارت الشركة في البيان إلى أن القرض يحمل سعر فائدة 2,6٪ فوق سعر الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي، على أن يتم إدراج تأثير التسهيلات المصرفية على البيانات المالية المجمعة للشركة وفقاً للمبالغ المستحقة خلال مدة التسهيلات.

2,4 مليار دولار مكاسب الافتتاح.. و10٪ نمواً منذ بداية العام

# البورصة.. صاروخ

## السيولة قرب 100 مليون دينار.. الأعلى منذ 2013



50% نمو حجم التداول.. ودخول جماعي في 139 سهماً

## محللون يتوقعون تصحيحاً مع تواصل الارتفاعات الصاروخية

### الصفقات المليارية تدفع إلى ثقة غير مسبوقة منذ أعوام

المال الخليجية والعالمية أيضاً. وقال: إن الصحوّة التي بدأتها البورصة منذ بداية العام جاءت مدعومة بإشارات كانت شرارتها الأولى دخول المحافظ الثلاث التي منحها الهيئة العامة للاستثمار لثلاث شركات مدرجة، وبدأت في التحرك على اقتناص الفرص وبناء مراكز في الشركات التشغيلية القيادية بالسوق، لتعطي البورصة جرعة ثقة قوية دفعت من خلالها المؤشرات لتصل إلى مستويات تاريخية لتعيد الثقة بالسوق مرة أخرى.

العامة للسوق تقضي إلى هبوط عشوائي للمؤشرات. أما محمد الرومي الخبير في أسواق المال فيرى أن صحوّة البورصة الحالية مستحقة، خاصة بعد أكثر من 8 سنوات عجاف. وأضاف خلال حديثه لـ «الأنباء» أنه على مدار السنوات الماضية حققت أسواق العالم مكاسب، ثم عاودت الهبوط وصعدت مرة أخرى، لكن البورصة الكويتية ظلت تغرد خارج السرب في منظومة أداء منفردة تماماً، تخالف جميع الارتباطات التاريخية لأسواق

ضغوط الأسهم المرهونة لدى البنوك، وهو الأمر الذي أضاف للمؤشرات مكاسب لافتة. ويتوقع الخبير في أسواق المال عدنان الدليمي أن تلتقط بعض الأسهم الأنفاس في الفترة المقبلة، ويتجه المستثمرون معها لبعض عمليات جني الأرباح الطفيف خلال الجلسات المقبلة. ويؤكد الدليمي في الوقت ذاته أن المسار العام للسوق خلال الجلسة من تسجيل الحدود العليا وسط توقعات بنتائج سنوية أفضل ناتجة عن ارتفاعات الأسهم وتراجع

تفاعلت بما أقصحت عنه «بلومبرغ» بشأن بورصة الكويت التي وصفتها بأنها أفضل سوق في العالم من ناحية نمو المؤشر الرئيسي. وعبر المتداولون عن فرحتهم بإداء البورصة على مختلف مواقع التواصل الاجتماعي، ووصفوه بـ «الصعود الصاروخي» بعد سنوات عجاف. واقتربت الأسهم القيادية خلال الجلسة من تسجيل الحدود العليا وسط توقعات بنتائج سنوية أفضل ناتجة عن ارتفاعات الأسهم وتراجع

الرّمح الحاصل منذ بداية العام، كان لها أثر إيجابي بالغ على تداولات السوق. في موازاة ذلك، يرى المحلل بأسواق المال يحيى كمشاد أن البورصة تشهد نوعاً من استعادة الثقة بالسوق بعد دخول سيولة الكبار على للاستثمار والمحافظ المحلية منها والاجنبية في ضخ المزيد من السيولة إلى السوق أعطى زخماً للقوة الشرائية طال العديد من الأسهم المدرجة. ويرى كمشاد أن البورصة

وبنحو مليار دينار لتبلغ 27 مليار دينار بنهاية الأسبوع الماضي مقارنة مع مستواها في الأسبوع قبل الماضي البالغ 26 مليار دينار. وجاءت هذه الأجواء المتفائلة بعد صفقة بيع شركة أمريكانا لشركة أدبتيو وتوقعات استمرار الزخم حتى تنفيذ صفقة الاقضية في منتصف فبراير المقبل، وإعلان البورصة موافقتها على إتمام 5 صفقات خاصة على أسهم شركة هيومن سوفت أمس بإجمالي 18,6 مليون دينار، إضافة إلى

بداية العام بنحو 10٪. وارتفع مؤشر الكويت السعري بنهاية تعاملات أمس 3,2٪ عند النقطة 6641، رابحاً 206 نقاط، ليصل لأعلى مستوياته خلال 22 شهراً، وسط صعود جميع قطاعات السوق. وامتد الارتفاع إلى باقي المؤشرات، ليرتفع الوزني بنحو 2,6٪ عند النقطة 418، وكذلك مؤشر كويت 15 الذي ارتفع 2,65٪ عند مستوى 969 نقطة. وكانت القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي ارتفعت بنسبة 3,8٪

قفزت مؤشرات البورصة الكويتية بنسب قياسية في أول تعاملاتها الأسبوعية أمس لتواصل رحلة صعودها التي بدأتها منذ بداية العام. وفي ظل تطور ملحوظ لأحجام التداول التي تجاوزت قيمتها 94 مليون دينار بنمو 50٪ عن لتسجيل أعلى قيمة منذ منتصف 2013. وكسبت القيمة الرأسمالية للبورصة 737 مليون دينار في جلسة أمس وحدها ما يعادل 2,4 مليار دولار لترتفع المكاسب منذ



هل يستمر الصعود الصاروخي للبورصة أم تسقط مجدداً؟ وفي الصورة إشارة التفاف على مقربة من البورصة (قاسم باشا)

### محمود فاروق

## «المالية» ألغت كل المشاريع غير الحيوية والمصرفات خارج الأولوية وزارات تطلب 4 مليارات دينار مشاريع.. لا تحتاج إليها

## «هيومن سوفت» صفقة جديدة في البورصة بـ 50 مليون دينار

هيومن سوفت تقل عن 5٪ لكل صندوق ستنفذ في صفقات خاصة خارج مقصورة التداول. وقالت المصادر إن الصناديق الأجنبية وجدت فرصة في سهم «هيومن سوفت» حيث قيمته بأعلى من ذلك. والغرض من توزيع الحصص حسب المصادر، هو التمكن من توسيع قاعدة مساهمي «هيومن سوفت»، مما يضمن سيولة وتداولاً مستقبلياً على سهم الشركة، التي يتحكم في ملكيتها حالياً 4 ملاك كانوا يملكون حتى وقت قريب نحو 90٪، وسبب ذلك قلة الدوران والسيولة. لكن الزخم على أخبار صفقة «هيومن سوفت» دفع إلى بيع بعض الملاك والمساهمين (ما أدى إلى تحرير) نحو 12٪ من أسهم الشركة، وهو ما يعني، أنه مع تضمين الصفقات المرتقبة هذا الأسبوع، التمكن من تحرير نحو 25٪ من أسهم الشركة، وخلق تداول على الأسهم. وقائمة كبار الملاك في هيومن سوفت هم شركة العثمان 47٪، والمساهم فهد العثمان 12٪ ومجموعة الامتياز 20,7٪ (كانت 23,5٪ الأسبوع الماضي) والمساهم علي الزبيد 8٪.

نفذت أس في بورصة الكويت 5 صفقات خاصة على أسهم شركة هيومن سوفت بلغت إجماليها 6,17 ملايين سهم بقيمة 18,6 مليون دينار على أساس سعر 3 دنانير للسهم. وكان قد أعلن الأسبوع الماضي نبأ عن وجود رغبة مجموعة من المستثمرين العالميين والخليجيين في الاستحواذ على نسبة نقل عن 30٪، في شركة «هيومن سوفت» المدرجة في البورصة. وقالت مصادر مطلعة لـ «العربية» إن حوالي 20 صفقة أخرى ستتم هذا الأسبوع بسعر 3 دنانير لتصل إجمالي الصفقة 50 مليون دينار، تشكل نحو 13٪ من إجمالي أسهم الشركة. وكانت شركة العثمان للمشاركة التجارية أكبر مالك في هيومن سوفت أعلنت في نوفمبر الماضي عن تعيين شركة الوطني للاستثمار للبحث عن مستثمرين من قاعدة عملائها لشراء حصة تبلغ 40٪ في «هيومن سوفت». وتم التوصل الأسبوع الماضي إلى اتفاق مع مجموعة من الصناديق الاستثمارية العامة العالمية والخليجية المهمة بالاستحواذ على حصص في

وكان وزير المالية أنس الصالح صرح مؤخراً بأن الدعم يشكل 20٪ من حجم الميزانية، وقد تمكنت وزارة في توفير 1,1 مليار دينار من الإنفاق الحكومي داخل المؤسسات العامة عبر النفقات غير الضرورية مثل السفر والمكافآت. وقالت المصادر إن هناك خطة موضوعة للسنوات الثلاث المقبلة، وهي أن تكون الميزانيات العامة للدولة في حدود 19 مليار دينار دون تجاوزها إلا في حال تنفيذ مشاريع تنموية ضرورية.

### خفض الإنتاج يقلص الإيرادات بواقع ملياري دولار

وفقاً لحسبة أجرتها «الأنباء»، فإن الكويت ستفقد ملياري دولار إيرادات نفطية خلال السنة المالية 2017/2018 والتي نتجت عن خفض الإنتاج بما يزيد على 130 ألف برميل يومياً وفقاً لاتفاق خفض الإنتاج التي اتخذته منظمة «أوبك»، في 30 نوفمبر 2016 والذي يهدف إلى تقليص إنتاج أعضائها بواقع 1,2 مليون برميل يومياً بدءاً من يناير 2017، علماً بأنه تم احتساب معدل 45 دولاراً كمتوسط لسعر برميل النفط الكويتي خلال السنة المالية، وهو نفس السعر التأشيري المعتمد في الميزانية المقبلة، وينبغي الإشارة إلى أن استعادة الكويت من خفض الإنتاج أكبر بكثير من خسائر انخفاض الإيرادات، وأكبر دليل على أن أسعار النفط شهدت موجة ارتفاعات قياسية منذ قرار خفض الإنتاج.



## «الخير» تنفي تقديم «أدبتيو» عرضاً لشراء حصة «الخرافي» في «زين»

نفت شركة الخير الوطنية للأسهم والعقارات خبر تقديم شركة أدبتيو الإماراتية عرضاً لشراء حصة مجموعة الخرافي في شركة الاتصالات المتنقلة (زين). وأكدت «زين» في بيان للبورصة أمس أنه لا توجد ثمة مفاوضات بين شركة الخير الوطنية للأسهم والعقارات وشركة أدبتيو الإماراتية بشأن بيع حصة الخير في «زين». في سياق متصل، وبحسب البيان، أكدت شركة الخير الوطنية التزامها بقواعد الإفصاح

والشفافية المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال. وبحسب البيانات المتاحة على موقع البورصة الكويتية، تمتلك شركة الخير الوطنية نحو 12,2٪ في شركة «زين»، فيما تبلغ حصة الهيئة العامة للاستثمار بالشركة حوالي 24,6٪. وأنهى سهم زين جلسة أمس مرتفعاً بنحو 4٪، عند سعر 490 فلساً بمكاسب بلغت 20 فلساً، وذلك بتداول 26,3 مليون سهم، بقيمة 12,8 مليون دينار.

لكنها لا تستخدمها بدلاً من اللجوء لاحقاً إلى «المالية» لطلب اعتماد تكميلي للميزانية. إلا أن «المالية» تنظر إلى الأمر بوجهة نظر مختلفة، حيث إن طلب الجهات مصرفيات مالية أكثر له تأثيرات سلبية، حيث إنه يزيد المصرفيات العامة للدولة، وبالتالي ترتفع معه قيمة العجز المالي المقدر في الميزانية، بالإضافة إلى أن ديوان المحاسبة يسجل مخالفة على الوزارات التي لم تلتزم بنسبة الصرف المقدرة في الميزانية.

مصرفيات الوزارات والمؤسسات الحكومية بما يقترب من 4 مليارات دينار، حيث طلبت تلك الوزارات زيادة في مصرفياتها لتصل إجمالي المصرفيات خلال السنة المالية المقبلة 23 مليار دينار قبل أن تتمكن «المالية» من خفض تلك المصرفيات لتصل إلى 19 مليار دينار. وقالت المصادر إنه تم تجنب الميزانية مجموعة من المشاريع غير الحيوية ومصرفيات ليست ضمن الأولوية. وفي الغالب تطلب الوزارات مصاريف إضافية

مع التحسن النسبي الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق العالمية لجات الوزارات ومؤسسات الدولة إلى طلب مصرفيات إضافية السنة المقبلة 2018/2017، وذلك على الرغم من الدعوات التي أطلقتها الحكومة بضرورة ترشيد الإنفاق وتقليص المصرفيات. ولخفض نسبة العجز المالي في السنوات المقبلة. وكشف مصدر مسؤول لـ«الأنباء» عن أن وزارة المالية تمكنت من خفض

خطة لدى «المالية» لتثبيت الإنفاق عند 19 مليار دينار خلال 3 سنوات

أحمد مغربي